



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"الخضار"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

نسرین الرواشدة

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الخضار)
- 4..... مقدمة
- 5..... أهم مؤشرات قطاع الخضار

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 7..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع الخضار الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 8..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخضار
- 10..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الخضار من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 11..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الخضار من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 9..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الخضار
- 12..... الشكل (2) مدخلات قطاع الخضار حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (الخضار)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع الزراعة والقنص والغابات وصيد الاسماك، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الخضار استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخضار في الناتج المحلي الإجمالي 1.58%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخضار في الإنتاج الكلي 1.39%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الخضار 28.9% ضمن القطاعات الزراعية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخضار في الصادرات الوطنية 2.42%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخضار في تعويضات العاملين 1.21%.
- كان قطاع الخضار القطاع الأكثر استخداماً لإنتاجه.
- كانت منتجات قطاع صناعة الأسمدة والمبيدات (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الخضار نسبة إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتمثل الجانب الأهم من حيث مساهمته في التنمية الاجتماعية والحد من الهجرة إلى المدن وتوفير فرص العمل لسكان الريف والبادية وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الريفية، إضافة إلى تعزيز دور المرأة في العملية الإنتاجية. كما ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر قطاعات الاقتصاد الأردني ارتباطاً بالموارد الطبيعية التي ستكون عرضة لتراجع في خصائصها وإمكاناتها الإنتاجية إذا أهمل استغلالها بصورة متوازنة ومستدامة.

وعليه، فإن الاهتمام بقطاع الزراعة هو ضمن قائمة أولويات التنمية الشاملة لدى أصحاب القرار السياسي والتنموي فكل الظروف مهيأة لها فالأردن يمتاز بأوضاع مستقرة ولديه البنية التحتية المتكاملة.

ولإدراك أهمية وضع سياسة زراعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الزراعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية لعام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الخضار استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع الزراعة والمتمثل نشاطه في زراعة الخضار ومنتجات البستنة المتخصصة ومنتجات المشاتل.

أهم مؤشرات قطاع الخضار:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي 5.45% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الخضار في الناتج المحلي الإجمالي 1.58% محتلاً بذلك المرتبة 18 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الزراعية 5.08% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الخضار المرتبة 19 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.39%، والمرتبة 1 من بين أعلى القطاعات الزراعية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 27.35%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الزراعة

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. وبلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الخضار 28.9% ضمن القطاعات الزراعية محتلاً بذلك المرتبة الأولى.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 3.9% للقطاعات الزراعية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية و 96.1% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع منتجات الخضار المرتبة 13 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.42%، واحتل المرتبة 1 من بين أعلى القطاعات الزراعية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 60.61%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.7% للقطاعات الزراعية و 97.3% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الخضار المرتبة 18 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.21%، واحتل المرتبة 1 من أعلى القطاعات الزراعية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 44.69%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الخضار الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	18
الإنتاج الكلي	19
الصادرات الوطنية	13
تعويضات العاملين	18

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



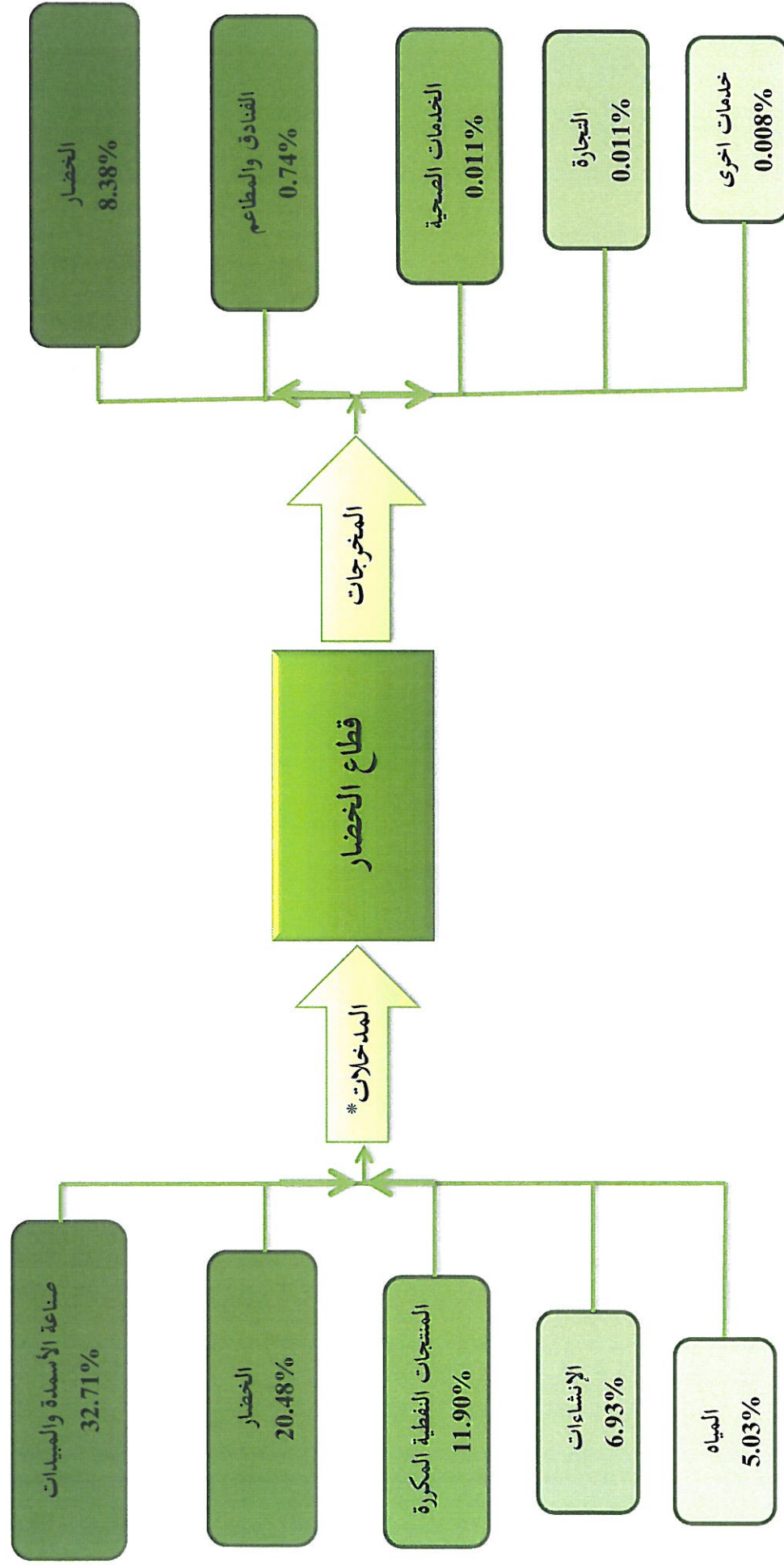
جدول: (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخضار:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الخضار	8.3890
2	الفنادق والمطاعم	0.7443
3	الخدمات الصحية	0.0112
4	التجارة	0.0109
5	خدمات أخرى	0.0078
6	العقارات	0.0065
7	المخازن	0.0035
8	المحاجر	0.0009
9	النقل البري	0.0002
10	خدمات الأعمال	0.0002
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		9.17
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		90.83
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخضار. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات الخضار حيث احتل قطاع الخضار المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاجه بنسبة 8.3890%، وجاء قطاع الفنادق والمطاعم في المرتبة الثانية بنسبة 0.7443%، وقطاع الخدمات الصحية في المرتبة الثالثة بنسبة 0.0112%، أما قطاع خدمات الأعمال جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.0002%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الخضار ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 9.17%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 90.83%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الخضار



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الخضار من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الأسمدة والمبيدات	29.15
2	الخضار	19.04
3	المنتجات النفطية المكررة	9.89
4	الإنشاءات	6.93
5	المياه	5.03
6	التجارة	4.56
7	الثروة الحيوانية	3.15
8	النقل البري	2.92
9	الكهرباء	2.31
10	المنتجات البلاستيكية	1.88
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		89.94
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		10.06
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع الخضار. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع صناعة الأسمدة والمبيدات المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع الخضار مخرجاتها بنسبة 29.15%، في حين جاء قطاع الخضار في المرتبة الثانية (استهلاكاً لإنتاجه) بنسبة 19.04%، وقطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثالثة بنسبة 9.89%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات البلاستيكية في المرتبة العاشرة بنسبة 1.88%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الخضار من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الاسمدة والمبيدات	3.55
2	المنتجات النفطية المكررة	2.01
3	المنتجات البلاستيكية	1.47
4	الخضار	1.44
5	الآلات الهندسية	0.94
6	الثروة الحيوانية	0.48
7	الكهرباء	0.16
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		10.06
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		89.94
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى القطاعات الاقتصادية استُخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع الخضار. وقد احتل قطاع منتجات قطاع الاسمدة والمبيدات المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع الخضار بنسبة 3.55%، وجاءت المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 2.01%، والمنتجات البلاستيكية في المرتبة الثالثة بنسبة 1.47%. وفي المقابل، جاءت منتجات قطاع الكهرباء في المرتبة السابعة بنسبة 0.16%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الخضار حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

